السياستين المالية والنقدية

الأهداف التعليمية لهذا الفصل:

بعد الانتهاء من هذا الفصل سيكون الطالب قادراً على:

1) تعريف السياسة المالية وأدوات السياسة المالية.
2) شرح كيفية استخدام أدوات السياسة المالية في معالجة المشاكل الاقتصادية.
3) تعريف السياسة النقدية وأدوات السياسة النقدية.
4) شرح كيفية استخدام أدوات السياسة النقدية في معالجة الفجوة الانكماشية أو التضخمية في الاقتصاد.
5) التمييز بين أنواع وحجم النقود (M1, M2, M3).

****

مقدمة:

تشمل السياسة الاقتصادية مجموعة من السياسات التي تعمل كل منها في التأثير على واحد أو أكثر من المؤشرات الاقتصادية المختلفة، وأهم هذه السياسات السياسة المالية والنقدية والتجارية، وتهدف السياسة المالية إلى تحقيق العديد من الأهداف، أهمها (زيادة معدل النمو الاقتصادي، تحسين المستوى المعاشي للمواطنين، العدالة في توزيع الدخل والثروة، وتحقيق الاستقرار في الأسعار، ...) وذلك بالاعتماد على أدواتها التي تستطيع أن تكيفها للتأثير على كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

وقد شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية نتيجة للتطور السياسي والاجتماعي لمفهوم الدولة، وانتقلت من دور الدولة الحيادي (الدولة الحارسة) إلى دور الدولة التدخلي في الحياة الاقتصادية، وذلك عقب أزمة الكساد العظيم عام 1929، ومنذ ذلك الحين أصبحت السياسة المالية أداة رئيسة من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي، ومعالجة ما قد يتعرض له الاقتصاد من هزات وأزمات.

غير أن السياسة المالية لوحدها غير قادرة على تحقيق كافة الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني، بل ينبغي التنسيق بينها وبين السياسات الأخرى.

على هذا الأساس سنتناول هذا الفصل من خلال المحاور التالية:

أولاً- مفهوم السياسة المالية وأهدافها (Fiscal Policy)

اشتق مصطلح السياسة المالية من الكلمة الفرنسية "Fisc" وتعني الخزانة أو حافظة النقود، بالتالي فإن الخزانة الأميركية تمثل وزارة المالية في الولايات المتحدة، ويراد بالسياسة المالية في معناها الأصلي كل من المالية العامة وميزانية الدولة، وتعزز استخدام هذا المصطلح الأكاديمي على نطاق واسع بنشر كتاب "السياسة المالية ودورات الأعمال" للبروفيسور Alain. H. HANSEN .

ويعكس مفهوم السياسة المالية تطلعات وأهداف المجتمع الذي تعمل فيه، فقد استهدف المجتمع قديماً إشباع الحاجات العامة وتمويلها من موارد الموازنة العامة، ومن ثمَّ ركز الاقتصاديون جُل اهتمامهم على مبادئ الموازنة العامة وضمان توازنها، ولما كان اختيار الحاجات العامة المطلوب إشباعها يتطلب من المسؤولين اتخاذ قرارات، وأن هذه الأخيرة قد تحدث آثاراً متعارضة أحياناً فتثير مشكلة كيفية التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة وتحقيق فعاليتها على نحو مرغوب، وفي ضوء تلك التوفيقات والتوازنات يتكون أساس ومفهوم السياسة المالية.

ويزخر الفكر المالي بتعريفات مختلفة لمفهوم السياسة المالية، ذكر فيما يلي بعضها:

1- مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة.

2- سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج الوطني، العمالة، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية.

3- مجموعة القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة.

4- السياسات والإجراءات المدروسة والمتصلة بمستوى نمط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية وبمستوى هيكل الإيرادات الذي تحصل عليه من ناحية أخرى.

يتضح من التعريفات السابقة أن السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بمعنى أن السياسة المالية هي الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام (الإنفاق العام) وتأمين وسائل تمويله (الإيرادات) من خلال الموازنة العامة للدولة.

وتطور مفهوم السياسة المالية وفقاً للدور الّذي تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي، ولكنه لم يخرج عن كونه استخدام الحكومة للإيرادات العامة والإنفاق الحكومي (العام) لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية خلال فترة زمنية معينة، وتتلخص الأهداف في التشغيل الكامل، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، وعلاج التضخم والكساد، والعدالة في توزيع الدخل والثروة.

وقد أصبح من الضروري بعد اتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي أن تعمل الحكومة على أن يتباين نشاطها مع نشاط الأفراد وينسجم معه وتوحد الأهداف والجهود، ولا تتعارض أو تتنافس، وتهدف الحكومة من خلال سياستها المالية (عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية)، إلى تحقيق العديد من الأهداف، من أهمها:

أ- تحقيق الاستقرار الاقتصادي

الاستقرار الاقتصادي هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج المحلي الإجمالي، أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات تحقيقهما:

- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة.
- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

وتلعب السياسة المالية دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة وقت الكساد أو وقت الرواج نظرا لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار ومستوى الدخل الوطني.

ب-إعادة توزيع الدخل:

قد لا يكون توزيع الدخل بين أفراد المجتمع عادلاً، لذا ينصب تدخل الدولة في اتجاه التوزيع العادل للثروة بين مختلف أفرادها، أي تحويل جزء من دخول وثروات من يملكون وسائل الإنتاج أو من ذوي الدخول المرتفعة إلى ذوي الدخول المنخفضة، ويتم ذلك باستخدام أدوات السياسة المالية المتمثلة بالإنفاق العام أو الضرائب أو كليهما.

ت-التنمية الاقتصادية:

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها سياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل، أي أنها عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وتعد السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية التي تسهم في تحقيق معدلات تنمية اقتصادية مرتفعة.

ثانياً- الموازنة العامة:

الموازنة العامة هي انعكاس لبرنامج عمل الحكومة خلال فترة محددة من الزمن ووسيلة أساسية لتنفيذ خطة الدولة ففي النفقات التي تقررها الموازنة العامة تتجلى الوجهة السياسية التي تنتهجها الحكومة.

وعرف المشرّع السوري الموازنة العامة بأنها: «الخطة المالية الأساسية السنوية التي تقدّر نفقات الدولة وإيراداتها وتصدر بصك تشريعي لتحديد أهداف الدولة وتنفيذ خطتها الاقتصادية بما يحقق الغاية من هذه الخطة ويتفق مع بنيانها العام والتفصيلي».

من خلال التعريف السابق نلاحظ:

أن الموازنة العامة هي خطة مالية قصيرة الأجل (سنة مالية) تتضمن الاعتمادات المالية (النفقات العامة) اللازمة لقيام الدولة بوظائفها وتنفيذ البرامج الاقتصادية والاجتماعية، وتصدر الموازنة العامة بقانون يصدرها رئيس الجمهورية بعد أن تناقش وتصادق من قبل السلطة التشريعية (مجلس الشعب أو البرلمان) ولا يمكن أن تنفذ إلا بعد مصادقة السلطة التشريعية عليها، وهي خطة مالية موضوعة للمستقبل، أي أن أرقامها من النفقات والإيرادات العامة هي أرقام تقديرية.

باختصار الموازنة العامة: هي وثيقة مالية تشمل جميع الإيرادات الحكومية ومصروفاتها المقدرّة خلال سنة مالية قادمة وتعكس التوجهات الرئيسية للسياسة العامة للحكومة.

وتكمن أهميتها من الناحية الاقتصادية من خلال الدور الذي تلعبه في عملية توزيع الدخل بين طبقات المجتمع المختلفة وتأثيرها في مستوى معيشة الأفراد، فهي تقتطع جزء من دخل بعض الأفراد (عن طريق الضرائب مثلاً) ليشكل بذلك إيراداً عاماً، ومن ثم تعيد توزيعه على شكل سلع وخدمات (النفقات العامة).

أما من الناحية الاجتماعية، تكمن أهمية الموازنة العامة من خلال توفير فرص العمل وتخفيض نسب البطالة في المجتمع وتشجيع القطاعات الاقتصادية والانتاجية.

حتى نستطيع قراءة وثيقة الموازنة العامة والتعرف على هيكل الإيرادات والنفقات العامة فإنها لا بد أن تعرض في صورة مجموعة من التقسيمات التي تشمل برامج وأنشطة الجهات المختلفة ونوعية الإنفاق والإيراد والوظيفة التي يؤديها كل إنفاق ومصادر تمويله، ويقصد بتقسيمات الموازنة طرق عرض النفقات والإيرادات على البرلمان من أجل التعرف على هيكلها ومعرفة مدى توظيفها ومساهمتها في تحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية، وتعرض الموازنة العامة فى ثلاث أنواع من التقسيمات يختلف باختلاف الغرض من طريقة العرض.

وتتضمن الموازنة العامة للدولة، النفقات العامة والإيرادات العامة، ففي حال:

- كانت الايرادات العامة أكبر من النفقات العامة: يقال أن هناك فائض في الموازنة العامة، وهي حالات قليلة وتمتاز بها الدول النفطية.
- كانت الايرادات العامة أقل من النفقات العامة: يقال أن هناك عجز في الموازنة العامة وجود عجز موازنة، وهي حال معظم دول العلم وبخاصة الدولة النامية.

ثالثاً- أدوات السياسة المالية:

تستطيع الحكومة التأثير على الاقتصاد الوطني وإدارته باستخدام أدوات السياسة المالية من ضمن السياسة الاقتصادية العامة، وأدوات السياسة المالية تتكون من الإنفاق العام، الضرائب، وآلية التعامل مع الدين العام (أو الفائض).

أ- الإنفاق العام (الحكومي):

النفقات العامة هي المبالغ النقدية التي تملكها الدولة وتنفقها لتوفير الحاجات العامة، ولحجم الإنفاق العام وكيفية توزيعه على النشاطات المختلفة داخل الدولة تأثير على تلك النشاطات وكذلك التأثير على نشاط معين سوف يؤثر على الأنشطة الأخرى المرتبطة به، وقد لا يتغير حجم الإنفاق العام (لا يوجد زيادة أو نقص) لكن إعادة توزيعه على الأنشطة الاقتصادية له أثر كبير؛ على سبيل المثال يتم خفض الإنفاق على الطرق والإنشاء وزيادة ما تم خفضه في هذا النشاط لصالح نشاط التعليم مثلاً، لذلك فإن لتوزيع الإنفاق دور كبير وقد يكون في زيادة الإنفاق على نشاط معين على حساب آخر فيه تحفيز للاقتصاد، مثال على ذلك خفض الإنفاق على التعليم وتحويل ما تم خفضه لإيجاد نشاطات استثمارية تستوعب البطالة، وعليه فإنه في حالة عدم رفع الإنفاق الكلي فإن الإنفاق على نشاط معين يكون على حساب نشاط آخر، ويتم رسم هذه السياسة حسب متطلبات وخطط الدولة.

وأهم مكونات النفقات العامة:

- الإنفاق الجاري: وهو ما تنفقه الدولة لإدارة مؤسساتها وللحصول على ما تحتاج من سلع وخدمات، وتشمل على سبيل المثال الرواتب والأجور، الإعانات الاقتصادية والاجتماعية (على سبيل المثال الدعم)، الكهرباء والمياه، الأمن والدفاع، وغيرها....
- الإنفاق الاستثماري: وهو النفقات الاستثمارية المخصصة لزيادة الإنتاج والخدمات العامة، وتشمل الإنفاق على البنى التحتية من طرق وجسور ومطارات وسدود....، الآلات وخطوط الإنتاج، الأبحاث والتطوير، وغيرها.....

ب-الإيرادات العامة:

كي تتمكن الدولة من الإنفاق العام لا بد أن يكون لديها إيرادات، وإن مصدر إيرادات الدولة هو ما تفرضه الدولة من ضرائب ورسوم وأجور وخدمات بالإضافة إلى ثرواتها الطبيعية، وتتحقق الإيرادات من

مصادر سيادية بنص القانون ثم تستخدم في تمويل النفقات، فعند قيام الوحدات الحكومية بتحصيل الإيرادات فهي لا تحصلها لحسابها وإنما تحصلها لحساب المال العام.

وتقسم الإيرادات إلى:

- إيرادات جارية: وتشمل الضرائب والرسوم وبدل الخدمات.
- إيرادات استثمارية: وتشمل فوائض الموازنة وفائض السيولة.
- إيرادات استثنائية: وتمثل حق الدولة في الإيرادات المتأتية من منح حق استثمار الجهات الخاصة لأملاك الدولة، مثل حق الدولة في الحقول النفطية وفي عقود شركات الاتصال وغيرها...

الضرائب:

تفرض الدولة ضريبة أو رسم معين لتحقيق هدف معين يخدم السياسة الاقتصادية للدولة، حيث تهدف الدولة من فرضها الضريبة على سلع معينة من حماية صناعة وطنية مثلاً أو إعادة توزيع الدخل القومي الحقيقي أو أن الدولة ترغب في التأثير على وارداتها من السلع المستوردة بما يخدم سياستها الاقتصادية العامة. فعلى سبيل المثال عندما تقوم الدولة بخفض الضريبة لذوي الدخل المنخفض سوف يساعد ذلك على زيادة استهلاكهم أو إنفاقهم الاستهلاكي بنفس القدر الذي تم تخفيضه، بينما لو تم رفعها على ذوو الدخل المرتفع فإن ذلك لن يؤثر على استهلاكهم (المرتفع أصلاً) ولكن سوف يؤثر على مدخراتهم مع عدم تغير إنفاقهم الاستهلاكي وبقاءه بنفس المستوى.

وتقسم الضرائب إلى:

- الضرائب المباشرة: وهي الضرائب التي تمس مصدر الدخل (ضريبة الرواتب والأجور، ضريبة الأرباح الحقيقية، ضريبة الدخل المقطوع).
- الضرائب غير المباشرة: وهي الضرائب التي تمس مصادر إنفاق الدخل (ضريبة القيمة المضافة، ضريبة الرفاهية، ضريبة المبيعات....).

ت- الدين العام :

حجم الدين العام ومقدار نموه وكيفية الحصول عليه تعتبر مهمة جداً من ناحية السياسة المالية للحكومة فهي تؤثر على الوضع الاقتصادي العام في الدولة، وفي نفس الوقت في حال وجود فائض فإن حجمه كذلك ومقدار نموه وكيفية استغلاله له تأثير على الأنشطة الاقتصادية في الدولة، عندما تقترض الحكومة في فترة

التضخم النقدي أي ببيعها للسندات الحكومية على الجمهور فإنه سيكون هذا البيع على ذوي الدخول المتوسطة والكبيرة أو هذه السياسة قد تسبب انخفاض الاستهلاك (الإنفاق الاستهلاكي). وكذلك عندما يتعذر على الحكومة تلافي العجز في فترة التضخم فإنها يجب أن تنتهج سياسة لتقليل الضغوط التضخمية عن طريق تخفيض الاستهلاك العام،.أما في فترة الركود الاقتصادي فإن الدولة عند حدوث عجز تلجأ لتمويله من المؤسسات المالية وذوو الدخول العالية والذين لا يؤثر إقراضهم للحكومة على إنفاقهم الاستهلاكي مما قد يفاقم المشكلة إذا كان تمويل الدين في فترة ركود من طبقة قد ينخفض استهلاكهم، وبدوره فإن انخفاض الاستهلاك غير مرغوب في فترات الركود.

ويتشكل الدين (الفائض) العام من خلال طرح النفقات العامة من الإيرادات العامة

الدين (العجز) العام= الإيرادات العامة – النفقات العامة

- إذا كان قيمته موجبة (أكبر من الصفر) نقول أنه يوجد فائض في الموازنة العامة للدولة.
- إذا كان قيمته سالبة (أصغر من الصفر) نقول أنه يوجد عجز في الموازنة العامة للدولة.

في حال وجود عجز في الموازنة العامة للدولة، ما هي طرق تمويل هذا العجز؟ أو ما هي الوسائل الكفيلة بتأمين مصادر لتمويل النفقات العامة للدولة؟

1- الاقتراض: وقد يكون الاقتراض داخلي أو خارجي

a. الاقتراض الداخلي: وذلك عن طريق الاقتراض من السلطة النقدية أو إصدار وبيع أذون خزانة لمواطني الدولة (سواء أفراد أو مؤسسات).

b. الاقتراض الخارجي: الحصول على قروض من مؤسسات أو دول أجنبية، أو إصدار وبيع أذون خزانة إلى الأجانب (سواء أفراد أو مؤسسات).

2- التمويل بالعجز: وذلك عن طريق طباعة المزيد من الأوراق النقدية دون أن يكون لها تغطية مناسبة.

3- بيع جزء من الاحتياطيات الدولية الموجود لدى المصارف المركزية، والاحتياطات الدولية هي القطع الأجنبي والذهب ووحدات حقوق السحب الخاصة.

رابعاً- السياسة المالية الانكماشية والتوسعية:

لاشك أن أدوات السياسة المالية تستخدم في حالة عدم التوزان في الاقتصاد الكلي، بغية التأثير على الدخل التوازني (العرض الكلي AS= الطلب الكلي AD)، وتختلف كيفية استخدام أدوات السياسة المالية وفقاً لطبيعة الظاهرة الاقتصادية، إذ تختلف السياسة المالية في حالة الركود الاقتصادي (Recession) أو في حالة الانتعاش الاقتصادي (Economic Recovery).

أ- حالة الركود الاقتصادي (Recession):

عندما يعاني الاقتصاد من انخفاض في مستوى الطلب الكلي (Aggregate Demand) مقارنة مع حجم العرض الكلي (Aggregate Supply) من السلع والخدمات (يوجد عجز في تصريف المنتجات) يؤدي ذلك إلى تراجع الأنشطة الإنتاجية مما يقلل من عدد فرص العمل ويؤدي إلى زيادة البطالة، في هذه الحالة نقول أن الاقتصاد يمر بحالة تباطؤ أو ركود اقتصادي، وعندما يستمر الركود لفترة طويلة نقول أن الاقتصاد يمر بمرحلة الكساد، وفي مرحلة الركود والكساد الاقتصادي، تنخفض أسعار السلع والخدمات بشكل متواصل وهذا ما نطلق عليه اسم الانكماش (Deflation).

وتلجأ الحكومة إلى تجاوز حالة الركود أو الحد من تأثيرها من خلال سياستها المالي، كما يلي:

1- زيادة مستويات الإنفاق الحكومي (G): حيث أن أحد بنود الإنفاق الحكومي هو دخول الأفراد، أيضاً فإن الإنفاق الحكومي من خلال زيادة حجم الاستثمار العام يعني زيادة في التوظيف وبالتالي الحد من البطالة، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة في الدخول التي ستنعكس على زيادة في الطلب الكلي، ويدفع بعجلة النشاط الاقتصادي ويحد من حالة التراجع.

2- تخفيض الضرائب: تخفيض الضرائب يؤدي إلى زيادة الدخل المتاح، أي زيادة كتلة الدخول بيد الأفراد مما سيؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي، وكذلك الحال بالنسبة للمؤسسات فإن انخفاض الضرائب يؤدي إلى تخفيض تكاليف تمويل مشروعاتها وتحقيق وفر مالي، مما يحفزها على إنشاء المزيد من المشروعات التي تسهم في خلق فرص عمل جديدة وزيادة كتلة الدخول، مما يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة وزيادة الطلب الكلي، والخروج من حالة الركود الاقتصادي.

3-استخدام كلا الطريقتين أي زيادة الإنفاق الحكومي من جهة وتخفيض الضرائب أو التوسع في الإعفاءات الضريبية بقصد زيادة الدخل وخلق فرص الاستثمار للحد من البطالة والركود (التراجع الاقتصادي).

يطلق على السياسة المالية التي تتخذ في فترات الركود والكساد الاقتصادي، **بالسياسة المالية التوسعية (Expansionary Policy)**، وفيها تتدخل الدولة في الشأن الاقتصادي بشكل متزايد عن طريق زيادة الإنفاق العام.

ب- حالة الانتعاش الاقتصادي (Economic Recovery):

كما نعلم فإنّ التضخم (عكس الانكماش) عبارة عن زيادة غير طبيعية في الأسعار مما يعني وجود ارتفاع في المستوى العام للأسعار، ويحدث التضخم نتيجة زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، وتستخدم أدوات السياسة المالية في هذه الحالة للمحاولة من خفض مستوى الطلب الكلي بتقليل القدرة الشرائية للأفراد و المجتمع ككل وذلك باتباع **سياسة مالية انكماشية** (Contractionary Policy)، كما يلي:

- تخفيض مستوى الإنفاق العام الذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك الكلي، ويحد من الطلب الكلي ويخفض مستوى الأسعار.
- رفع مستوى الضرائب و بالتالي فإن حجم دخل الأفراد القابل للإنفاق (الدخل المتاح) سينخفض، مما ينعكس على انخفاض الطلب الكلي في الاقتصاد، الأمر الذي يؤدي إلى خفض المستوى العام للأسعار.
- استخدام كلا السياستين زيادة الضرائب وخفض الإنفاق العام.

السياسة النقدية

أولاً- النقود والبنوك

أ- النقود (Money):

يمكن تعريف النقود بأنها "أي أداة أو وسيلة" يمكن من خلالها تبادل السلع والخدمات وسداد الدين، من خلال التعريف يمكن أن نميز بين وظائف النقود:

1- وسيلة للتبادل (Medium of Exchange):

قبل استخدام النقود، كان هناك ما يعرف بنظام المقايضة (Barter System)، والذي يتم من خلاله مبادلة سلعة أو خدمة مقابل سلعة أو خدمة أخرى، ونظراً لصعوبة التعامل مع مثل هذا النظام، والذي يتطلب توافق الرغبات بين الأطراف المشتركة في عملية تبادل السلع والخدمات، وكذلك صعوبة تجزئة السلع التي نقوم بمقايضتها، فقد تم استخدام سلعة محددة كالذهب والفضة، لكي تكون وسيلة التبادل والحصول على السلع والخدمات المختلفة؛ ونظراً للصعوبات المرتبطة بالتعامل مع الذهب والفضة، كالوزن الثقيل واحتمال السرقة، فقد اتجه الأفراد إلى استخدام الأوراق النقدية والمعادن الرخيصة، من أجل استخدامها كوسيط لتبادل السلع والخدمات المختلفة، وذلك بسبب سهولة حملها وانخفاض تكلفة تصنيعها.

2- مقياس للقيمة (Unit of Account):

يتطلب نظام المقايضة معرفة الأسعار النسبية لجميع السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد، فلنفترض وجود ثلاث سلع في الاقتصاد (A, B, C)، فإننا نحتاج إلى معرفة أربعة أسعار نسبية بين هذه السلع، أما وجود (5) سلع، فإن ذلك يتطلب معرفة (10) أسعار نسبية على الأقل، إلا أن وجود النقود حل مشكلة تعدد الأسعار النسبية بين جميع السلع والخدمات، حيث تم اعتبار النقود وحدة الحساب، والتي من خلالها نستطيع المقارنة بين أسعار السلع والخدمات المختلفة.

3- مخزن للقيمة (Store of Value):

لا يمكن في ظل نظام المقايضة تخزين السلع من أجل استخدامها في المستقبل (ادخار)، وذلك بسبب اختلاف طبيعة السلع وقابليتها للتخزين، أو صعوبة الاحتفاظ بكميات كبيرة من الذهب والفضة مثلاً، لكن في ظل نظام النقد الورقي، فإنه من السهل الاحتفاظ بالنقود من أجل تخزين القوة الشرائية في الوقت الحالي ومن ثم استخدامها في المستقبل.

ولكي يستطيع الأفراد استخدام النقود في عملية تبادل السلع والخدمات، لا بد من توفر شرطين أساسيين: أولاً صفة الإلزام القانونية للنقود والمدعومة من الحكومة، وثانياً ثقة الأفراد في قبول النقود لإتمام عملية تبادل السلع والخدمات.

ث- حجم النقود (العرض النقدي):

ينصرف مفهوم العرض النقدي إلى رصيد العملات والسلع التي تستخدم كوسيط في التبادل، وفي إطار هذا المفهوم العام تتعدد مفاهيم العرض النقدي بحسب ما تحتوي عليه كل من هذه المفاهيم وفقاً لدرجة السيولة التي تتمتع بها، أي التي يمكن تحويلها فوراً إلى نقود دون تقلب في قيمتها وبأسرع وقت دون تكبد أي تكاليف.

على الرغم من الدور الحيوي الذي تقوم به النقود، إلا أن كمية وحجم النقود المتداولة والمتوفرة في الاقتصاد يجب أن تكون ضمن حدود معينة، وفي ضوء مفهوم السيولة يتم التمييز بين ثلاثة مفاهيم للعرض النقدي:

1- **المفهوم الضيق الكتلة النقدية (M1):** وتشمل النقد المتداول خارج المصارف، والودائع تحت الطلب لدى الجهاز المصرفي (ما عدا ودائع الحكومة المركزية).
2- **المفهوم الواسع عرض النقود (M2):** ويطلق عليه السيولة المحلية، وهو يتألف من (M1) مضافاً إليها ودائع لأجل وودائع التوفير والودائع بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي (وهو ما يطلق عليها شبه النقد)، ويعادل أيضاً مجموع كل من صافي الموجودات الأجنبية وصافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي.
3- المقياس الثالث (M3): ويشمل عرض النقود بالمعنى الواسع (M2) إضافة إلى أذون وسندات الخزينة الحكومية.

ج- البنك المركزي (Central Bank):

يلعب البنك المركزي دوراً أساسياً في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي ودعم مسيرة النمو الاقتصادي في الدولة، ومن أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية:

1- إصدار النقود من عملات ورقية ومعدنية حسب حاجة الاقتصاد.

2- الرقابة على البنوك التجارية: وتتضمن إصدار التعليمات والنظم واللوائح المنظمة لعمل البنوك التجارية والمؤسسات المالية، وضمان حسن إدارة هذه البنوك وضمان عدم المخاطرة بأموال الأفراد المودعة في البنوك.

3- إدارة السياسة النقدية في الاقتصاد باستخدام أدوات السياسة النقدية، والتي سنقوم بشرحها لاحقاً.

4- إدارة أموال الدولة: من ودائع وفوائض وأموال مملوكة للحكومة، وإتمام كافة التعاملات المالية للحكومة، ولذلك يسمى البنك المركزي ببنك الحكومة.

5- إدارة غرفة المقاصة: أي تسوية الحسابات والعمليات البنكية بين البنوك.

6- بنك البنوك التجارية: يقوم البنك المركزي بتوفير المساعدات والنصائح والتعليمات إلى البنوك التجارية التي غالباً ما تلجأ إلى البنك المركزي عند مواجهتها لأي مشاكل كبيرة، ويقوم البنك المركزي بهذا الدور من أجل تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي وكذلك رفع درجة الثقة في النظام المصرفي المحلي.

ثانياً- مفهوم السياسة النقدية:

أ- السياسة النقدية (Monetary Policy):

يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها عملية استخدام مجموعة مختلفة من الأدوات والسياسات الهادفة إلى التأثير على عرض النقد والأداء الاقتصادي بشكل عام، وتعتبر من أهم السياسات الاقتصادية الكلية، إذ يمكن من خلال أدوات السياسة النقدية تحقيق الأهداف الاقتصادية ذات الأولوية، وتتمثل السياسة النقدية في مجموع الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية (البنك المركزي) من أجل إدارة حجم الكتلة النقدية الضرورية لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرغوبة، أو الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة، ويعمل البنك المركزي على التأثير في عرض النقود ليوجه النشاط الاقتصادي حسب متطلبات الظرف الاقتصادي.

باختصار، يمكن القول أن السياسة النقدية هي تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على البطالة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار، وذلك باستخدام أدوات السياسة النقدية في التالي:

1- **عمليات السوق المفتوحة (Open Market Operations):** يقوم البنك المركزي بشراء وبيع السندات الحكومية باستخدام عمليات السوق المفتوحة، وذلك بهدف التأثير على حجم النقد المتداول وعرض النقود في الاقتصاد.

2- الاحتياطي القانوني (Required Reserve): يقوم المصرف المركزي بإلزام المصارف بالاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع كاحتياطي قانوني، حيث لا يمكن للمصرف التصرف بهذا المبلغ، وتسمى هذه النسبة بنسبة الاحتياطي القانوني أو الاحتياطي المطلوب (Required Reserve Ratio).

3- سعر الخصم (Discount Rate): تقوم البنوك التجارية بالاقتراض من البنك المركزي الذي يقوم بدوره بفرض سعر فائدة معين يسمى بسعر الخصم، ويعتبر سعر الخصم من الطرق الأساسية التي يستطيع من خلالها البنك المركزي من التأثير على سعر الفائدة (تكلفة الاقتراض وعائد الوديعة).

يتولى مجلس النقد والتسليف مهمة العمل على تنظيم مؤسسات النقد والتسليف في الجمهورية العربية السورية وتنسيق فعاليتها لتحقيق الأهداف المذكورة أدناه في حدود صلاحياته وضمن التوجهات الاقتصادية العامة للدولة التي يقرها مجلس الوزراء (المرسوم التشريعي 21 عام 2011):

- السعي إلى تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار المحلية.
- الحفاظ على استقرار النظام النقدي والمصرفي وضمان تنافسيته وبما يخدم المحافظة على القوة الشرائية للعملة الوطنية ونمو الأسواق المالية واستقرارها .
- دعم سياسة الحكومة في تحقيق النمو المستدام والتشغيل في إطار أهداف المصرف المركزي ومهامه.

ب- استخدام أدوات السياسة النقدية:

يقوم البنك المركزي باستخدام أدوات السياسة النقدية بهدف التأثير على عرض النقد ومن ثم النشاط الاقتصادي بشكل عام، ويتم استخدام هذه الأدوات بالتحديد لمواجهة الفجوات التضخمية والانكماشية:

I- <u>استخدام أدوات السياسة النقدية في الفجوات التضخمية:</u>

تنتج الفجوة التضخمية نتيجة ارتفاع الطلب الكلي عن العرض الكلي (AD > AS)، ويمكن تقليل هذه الفجوة عن طريق تقليل الطلب الكلي، وفي هذه الحالة يتم استخدام "السياسة النقدية الانكماشية" (Contractionary Fiscal Policy) كما يلي:

1- **عمليات السوق المفتوحة:** وتتضمن هذه الأداة قيام البنك المركزي ببيع السندات الحكومية إلى الأفراد والبنوك التجارية والمؤسسات المختلفة، حيث أن عملية البيع هذه ستؤدي إلى انخفاض كمية النقد المتداول في الاقتصاد، مما يعمل على تخفيض القوة الشرائية للأفراد وتقليل حجم الإنفاق الاستثماري الذي يقوم به قطاع الإنتاج، وبالتالي ينخفض كل من الإنفاق الاستهلاكي (C)، والإنفاق الاستثماري (I)، مما يعمل على تخفيض الطلب الكلي إلى أن يصل إلى مستوى العرض الكلي.

2- **سعر الخصم:** يقوم البنك المركزي برفع سعر الخصم مما يعني انخفاض حجم القروض المتوفرة لدى البنوك التجارية، والتي بدورها ترفع سعر الفائدة على الودائع والقروض، مما يعنى ارتفاع حجم الأموال المودعة في البنوك (حيث أصبح العائد على الأموال المودعة أعلى من السابق)، وانخفاض حجم القروض (بسبب ارتفاع تكلفة الإقراض). ويؤدي هذا إلى انخفاض حجم الإنفاق الاستهلاكي (C)، والإنفاق الاستثماري (I)، مما يعني انخفاض الطلب الكلي. وتستمر هذه العملية لحين عودة الطلب الكلي إلى مستوى التوازن.

3- **الاحتياطي القانوني:** يقوم البنك برفع نسبة الاحتياطي القانوني مما يعني انخفاض قدرة البنوك على توليد الائتمان. ونتيجة لارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني ينخفض الإنفاق الاستهلاكي (C)، والاتفاق الاستثماري (I)، إلى أن يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي.

II- <u>استخدام أدوات السياسة النقدية في الفجوات الانكماشية:</u>

تنتج الفجوة الانكماشية بسبب انخفاض الطلب الكلي عن العرض الكلي (AD < AS). ويمكن القضاء على هذه الفجوة عن طريق تحفيز وزيادة الطلب الكلي، أي يتم إتباع "السياسة النقدية التوسعية" (Expansionary Fiscal Policy) كما يلي:

1- عمليات السوق المفتوحة: وتتضمن هذه الأداة قيام البنك المركزي بشراء السندات الحكومية من الأفراد والبنوك التجارية والمؤسسات المختلفة، حيث أن عملية الشراء هذه ستؤدي إلى ارتفاع كمية النقد المتداول في الاقتصاد، مما يعمل على زيادة القوة الشرائية للأفراد وزيادة حجم الإنفاق الاستثماري الذي يقوم به قطاع الأعمال، وبالتالي يرتفع حجم كل من الإنفاق الاستهلاكي (C)، والإنفاق الاستثماري (I)، مما يعمل على زيادة الطلب الكلي إلى أن يصل إلى مستوى العرض الكلي.

2- سعر الخصم: ويقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الخصم مما يعني تشجيع البنوك التجارية على الاقتراض وبكميات أكبر من البنك المركزي. وتقوم البنوك التجارية بتخفيض سعر الفائدة على الودائع والقروض مما يعنى انخفاض حجم الأموال المودعة في البنوك (حيث أصبح العائد على الأموال المودعة اقل من السابق)، وارتفاع حجم القروض (بسبب انخفاض تكلفة الإقراض). وتكون المحصلة النهائية أن يرتفع حجم الإنفاق الاستهلاكي (C) والإنفاق الاستثماري (I)، مما يعني ارتفاع الطلب الكلي وتستمر هذه العملية لحين ارتفاع الطلب الكلي إلى مستوى العرض الكلي.

3- الاحتياطي القانوني: يقوم البنك برفع نسبة الاحتياطي القانوني، مما يعني انخفاض قدرة البنوك التجارية على توليد الائتمان (تذكر قانون مضاعف النقود). ونتيجة ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني ينخفض كل من الإنفاق الاستهلاكي (C)، والاتفاق الاستثماري (I)، إلى أن يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي.